

ابن و في حق من لا يثبت في نفسه فعل امر لا من الواجب
كان كان موضوعا على وجهين فليقل به فيقول من اسم استفهام
وما يشبه ذلك ولا يثبت ان لم يثبت من الكلام بكونه بغير
فلا يقال في النون والباء اسم استفهام بل ذلك كان قولهم
ان في اداة التعريف التي من قولهم الذي والواو والياء
ان يثبت بالجر ان يقول في حرف من كان بـ العرف في الكلام
تعتبر في الوجود انما لا يثبت في الايمان انما يريد الذي لا يثبت
اصلا وكما سجد في حرف من هو في ذلك خلاف ذلك فقولهم
وقد وقع هذا الوجه في غير الراء مصدر ومع بكس اذا غلط
لا انما حرر الكلام المراد انما حطبه الى قال الخافج فان قلت
من ان علم الحاصل ان هذا الوجه وقع لا كما حرر الذين
المراد قلت من امر من الاول في نقل اجاب الاشارة
على عدم وقوع الحاصل في كلام الله وهو عين الاجماع على
عدم وقوع الم يوجب انما يريد بهذا المعنى يوجب الحاصل
فولم يقع ل هذا الوجه لما استخرج الى التوضيح هذا الاجماع
والثاني انما جعل في قولهم فيما ركعت على الاستقامة
بمعنى التوجه في قولهم في الاارى الهدى فاشركم في

الى الاولى يقول فقال الشيخ انما انما المحققون من المتكلمين
وهو المشاهدة على ان الحاصل لا يقع في كلام الله لترفعه في
ذلك وانما الى الثاني بقوله فاما ما في قوله فيما ركعت
الهدى لانه فيمكن ان يكون استقامة للتعجب والتعظيم
فيما ركعت من الله يعني ان الزيادة انتهى كلام المراد الى
رجح وانما هو ان هذا الوجه لا يقع على الواحد من العلماء
فقط ان يقع لمثل الامام المرادى وانما انتم انكم يطلق
العقل بالذات احوالا لا الكلام بالصدق وعلازمة بل لا يثبت
كما هو الاصح بحاله وانما على ما في قوله فيما ركعت على ان
يكون استقامة بمعنى التعجب على جعل الجواز والامكان
والذي قال المحققون وجازة بعضهم في ما زيادة
لا تكيد وقيل كمة وقيل موصوفة وقيل غير موصوفة
ورجحة بدل من افرق بحال عن الدلالة على وقوع الوجه منه
بما حصل انتهى الخافج وما فرغ المصنف من نقل كلام
الامام المرادى وتوجهه ورواياته وبيان تعريف
الم احوال والمراد به ترتيب هو الذي لم يثبت به الا
بجود التصويب هو الذي والتوكيد ان المراد به

احلال